

٣ اتجاهات برزت أمس في عملية إعادة التنظيم للمرحلة المقبلة

كل مسئولية يجب أن تحدد بتكليف مكتوب الى من يتولاها بما في ذلك رئيس الوزراء السياسات يجب أن تستقر ولا تتغير كل يوم طبقا لرأى أى فرد مهما كانت كفاءته الحدود بين السلطات في دولة المؤسسات يجب أن تكون واضحة بشكل كامل لا يترك مجالاً لأى لبس

علم مندوب « الأهرام » أن الرئيس أنور السادات قد استكمل مشاوراته ودراساته بشأن المرحلة المقبلة من العمل الوطني ، والتغييرات التي تقتضيها هذه المرحلة ، وهي تغييرات يصفها الذين يتابعون عمل الرئيس في هذه الفترة بأنها « واسعة النطاق » وهي بذلك تتفق مع تصور عريض لمهام المرحلة المقبلة .

وقد برز من الاتجاهات الجديدة عدد من التواهر ذات الدلالة ومن بين هذه التواهر مثلا ما يلي :

① ان الرئيس السادات يرى ان كل مسئولية يجب ان تكون محددة بتكليف مكتوب يحدد للمسئول عنها ، بشكل لا يحتمل اللبس ، ما هو مطلوب منه ضمن مهام المرحلة المقبلة .

وسوف يتبع هذا التقليد حتى في منصب رئيس الوزراء ، على ان يتولى رئيس الوزراء مع مجلس الوزراء توصيف عمل كل وزارة وتحديد مهمة كل وزير وان يكون ذلك كتابة كأساس يكون عليه الاداء

② ان الرئيس يرى انه لم يعد هناك مجال لان يتولى أى مسئول عملاً معيناً ثم يرسم لمسئوليته سياسة قد تختلف عن سياسة مسئول قبله وقد يجيء بعده من ينقضها .

واتجاه الرئيس السادات في هذا الصدد هو ان الوقت قد حان لكي تقوم المجالس القومية المتخصصة العليا التي جرى النص عليها



في بيان ٣٠ مارس برسم سياسات لكل مجالات العمل الوطني ، وبالذات مجالات قد لا تحتتمل التغييرات السريعة بنظرة انسان فرد ، مهما كانت درجة كفايته .

وسوف تعطى اولوية في هذه الناحية للاقتصاد والتعليم والبحث العلمي .

(٣) ان الرئيس يرى ان السلطات الدستورية في العلاقة ما بين المؤسسات يجب ان تكون واضحة وهو يعتبر ان محور التعاون بين المؤسسات في دولة المؤسسات يجب ان تكون حدوده واضحة لكل منها ، وان تتحمل كل مؤسسة مسؤوليتها كاملة بغير عوائق مما تصنعه الحساسيات او المجاملات .

وعلم مندوب « الأهرام » في أسوان ان الرئيس خصص جزءا من وقته أمس لدراسة عدد من التقارير السياسية والعسكرية . وكانت هذه التقارير السياسية من جنيف وواشنطن وموسكو ولندن وباريس .

كما ان الرئيس تلقى عددا من التقارير الهامة من الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية .